

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥

في شأن البنك المركزي والمصارف

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ، النص الآتي :

” يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام سواء أكانت من البنوك التجارية أم المتخصصة أم بنوك الاستثمار والأعمال مجلس إدارة يشكل ، على الوجه الآتي :

(أ) رئيس مجلس الإدارة .

(ب) نائبان لرئيس مجلس الإدارة .

(ج) ثلاثة أعضاء من المديرين العاملين بالبنك .

(د) ثلاثة من كبار المتخصصين في المسائل المالية والاقتصادية والقانونية .

ويرشح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي المصري

رئيس مجلس الإدارة ونائبيه وأعضائه ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية .

وتحدد مراتب وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الإدارة ونائبيه والأعضاء

المتخصصين بقرار من رئيس الجمهورية “ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبهـم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٨ (٢٣ يناير سنة ١٩٨٨)

حسنى مبارك